bensaidamine.yolasite.com

الاقتصاد الأخضر: طريق العودة من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية

أ . خليدة محمد بلكبير
المركز الجامعي بخميس مليانة
khalida.mbelkebir@gmail.com

أ . عقيلة أقنيني
المركز الجامعي بخميس مليانة
agueniniakila@yahoo.fr

ملخّص:

إن الاقتصاد الافتراضي القائم على المضاربات العقارية و المالية هو من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى الأزمة العالمية لسنة 2007، و التي لا تزال تداعياتها تؤثر في كل دول العالم و من بينها الدول العربية، لهذا كان لابد من إيجاد سبيل للانتقال من الاقتصاد الافتراضي السّائد و العودة إلى الاقتصاد الحقيقي في قطاعات الزراعة و الصناعة و التجارة و الخدمات، هذا السبيل يتمثل في تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر، القائم أساسا على إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر ملائمة و صداقة مع البيئة، و الذي يقود إلى خلق فرص عمل حقيقية و مضمونة، و تشجيع الاستثمار في تخضير قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ممّا يكفل القضاء على البطالة و محاربة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة و الأهداف الإنمائية المرغوبة.

مقدّمـــــة.

لقد مرّ عالمنا خلال العقود الأربعة الماضية بالعديد من الأزمات، و لكن تبقى الأزمة المالية الأخيرة لسمة 2007 الأكثر شدة و الأكبر تأثيرا على أسواق المال و الاقتصاد العالمي، كما أنها تعتبر الحدث الأبرز عالميا في العقد الأخير، حيث مازالت تداعياتها تظهر من يوم إلى آخر في كل دول العالم و من بينها الدول العربية. و قد حطّمت هذه الأزمة الكثير من مبادئ الليبرالية الاقتصادية التي كانت تبشّر بها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أثبتت أن ترك الأمور لقوانين السوق دون أيّة ضوابط و مراقبة يؤدي إلى كوارث تصيب الاقتصاد الكلي نتيجة سيطرة الجشع و البحث عن الثراء دون النظر إلى عواقب الأمور. و من أهم الأسباب و الدوافع التي أدّت إلى ظهور هذه الأزمة تضخم الاقتصاد الافتراضي القائم على أسواق الأسهم و السندات و العقود الآجلة للسلع و العملات و سوق القروض و المنتجات البنكية، على حساب الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج الحقيقي في قطاعات الزراعة و الصناعة و التجارة و الخدمات .

bensaidamine.yolasite.com

من هنا كان التركيز على ضرورة التحوّل و الانتقال أو العودة من الاستثمار في الاقتصاد الافتراضي إلى الاستثمار في الاقتصاد و الإنتاج الحقيقي، و قد قدّم المنتدى العربي للبيئة و التنمية خلال جلسة خاصة عقدت في إطار المنتدى الوزاري البيئي العالمي سنة 2011 مبادرة الاقتصاد العربي الأخضر، و التي تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الافتراضي القائم على المضاربات و العمولات و استنزاف الموارد، إلى الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج و توفير فرص العمل.

و يرتكز الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل و تصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة و التنمية الاجتماعية، بحيث يشكّل طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة.

من هنا نستطيع طرح السؤال الجوهري التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في التحوّل من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيقي لا سيما في الدول العربية ؟

و للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم ورقتنا هذه إلى ثلاث محاور هي:

أولا: ماهية الاقتصاد الافتراضي.

ثانيا: الإطار العام للاقتصاد الأخضر.

ثالثا: مساهمة الاقتصاد الأخضر في التحوّل من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية.

أولا: ماهية الاقتصاد الافتراضي

سنحاول توضيح ماهية الاقتصاد الافتراضي من خلال العناصر التالية :

1ــ تطور الاقتصاد

لقد مر المجتمع الإنساني و اقتصاده قبل وصوله إلى ما هو عليه اليوم بمراحل تطور تمثل أهمها على الإطلاق بالحضارة الزراعية و الحضارة الصناعية، ثم حضارة المعلومات و المعرفة.

أ-مرحلة ما قبل الزراعة

و قبل الوصول إلى المجتمع الزراعي مرّ الإنسان البدائي بمرحلة جمع الثمار و صيد الحيوانات، و هي أولى مراحل النظم الاقتصادية، حيث قنع الإنسان بما تجود به الطبيعة فقام بقطف الثمار و صيد الحيوانات، ثم جاءت بعدها مرحلة الرعي حيث قام الإنسان بتربية الحيوانات، كما مارس بعض الصناعات الخفيفة مثل غزل الصوف و نسجه [1] ص ص20 22.

ب- الاقتصاد الزراعي

اكتشف الإنسان الزراعة منذ فترة تتراوح بين حوالي 20 ألف و 10 آلاف سنة، و قد عرف الإنسان خلال هذه المرحلة كيفية التحكم في إنتاجه، كما تعلم فكرة التخزين لأول مرة، وفي هذه المرحلة ارتبطت حياة الإنسان بالأرض و استقرت حياته فيها، كما بدأ في هذه المرحلة يتدرج في مدارج الحضارة، و تعددت اختراعاته[1] ص23.

ج- الاقتصاد الصناعي

bensaidamine.yolasite.com

تعتبر الصناعة أساس لا بديل له لتحقيق القوة، فهي تمثل أكثر القطاعات قوة في المجتمع، و بدأت الحضارة الصناعية أولا بمرحلة الصناعة اليدوية و هي صناعة محلية قائمة على أساس العشائر و القبائل و التي اكتفت أولا بالاكتفاء الذاتي ثم توسعت الصناعة بعد اكتشاف المعادن،و بدأت مقايضة فائض الإنتاج بين القبائل، ثم جاءت مرحلة الصناعة الثقيلة، و التي بدأت بصورة واضحة في إنجلترا في القرن الثامن عشر، فباكتشاف القوة البخارية و استخدامها في تحريك محركات عمليات الإنتاج، حلت الآلة محل الصناعات اليدوية، و أقيمت المصانع التي لا تنتج لحاجة المستهلك فحسب، بل تنتج للتصدير و غزو الأسواق العالمية [1] ص 29

د- <u>الاقتصاد المعاصر</u>

ظهرت عدة مصطلحات لوصف الاقتصاد الجديد مثل: اقتصاد المعلومات ، اقتصاد المعرفة ، اقتصاد الرقمي ، الاقتصاد الشبكي منذ العقد الأخير من القرن الماضي ، و يعتمد اقتصاد المعلومات على أداتان رئيسيتان هما: شيكات المعلومات، و الاتصالات اللاسلكية، و يتوقف تطوره على تطور هاتين الأداتين، كما يمتاز هذا العلم بالقدرة على تخطي عائق المكان، و بقدرته على تخطي الحدود و العوائق المكانية من خلال أثره في جانبين رئيسين هما: الشركات متعددة الجنسيات، تكامل الاقتصاديات الإقليمية [2] ص ص 15 16، و يتميز بالخصائص التالية [3] من ص 47 إلى ص51:

- إعادة تشكيل عناصر الإنتاج التقليدية الموزعة بين الطبيعة ، العمل ، رأسمال و إضافة عنصر آخر يفوقها أهمية و هو المعرفة .

- التركيز على عامل ندرة الموارد البيئية ومن ثم إيجاد مستوى متطور من الأمثلية في استخدام أو معالجة هذه الموارد لتحقيق أقصى استفادة منها ، و منه جاءت الآلة الذكية التي تحاكي في ذكائها الاصطناعي حدا لا يستهان به من الذكاء البشري .

- إن استغلال عنصر المعرفة في الإنتاج يؤتي مخرجات عند تكلفة أقل و جودة أفضل و بالتالي انتشار أوسع لهذه المخرجات من السلع و الخدمات ، و من ثم زيادة مساحة الانتشار و الاستفادة لدى أفراد المجتمع.

- شيوع و انتشار نموذج الوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم كبيرة السعة و العمق بصورة كبيرة و انكماش عدد الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم صغيرة السعة،التي استوعبت في مرحلة سالفة نموذج عناصر الإنتاج التقليدي.

- أصبح للبيئة دور أصيل في علاقتها مع الوحدات الاقتصادية ، هذه الأخيرة أصبحت تهتم بالمحافظة على الموارد البيئية و ضمان توظيفها في الأغراض التي تحقق أقصى استفادة ممكنة بأقل ضرر ، كما أصبحت المؤسسات تلعب دورا اجتماعيا بضمان المزيد من الحقوق و الخدمات لبعض الأطراف المشاركة .

- يكون خلق القيمة بواسطة الكفاءات و المعرفة، و الإبداع و الابتكار،و يكون بالمشاركة و المنافسة على المستوى العالمي،هذا يفرض منطق التغيير و الإبداع الدائم، ثقافة و تكنولوجيا مرتبطة بشبكة

bensaidamine.yolasite.com

عالمية،حيث يلعب التنافس في اقتصاد المعرفة،أولا و قبل كل شيء على مستوى الإبداع [4] ص ص 8 9 .

– الاقتصاد الملموس في استهلاك الطاقة، و اختيار نوع الطاقة الملائم لكل نشاط، حيث التركيز على مصادر متنوعة للطاقة بدلا من التركيز على نوع واحد، و الاعتماد على مصادر متجددة للطاقة كبديل للطاقات غير المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، و طاقة الهواء، كما ستحل الصناعات البيولوجية محل الصناعات الكيميائية [5] ص ص 9 10 .

2_ مفهوم الاقتصاد الافتراضي

منذ منتصف التسعينات كانت خصائص الأعمال و الأصول و قدرات الإنتاج و التسويق و التوزيع المادية تتراجع في الأهمية و في دورها المتعلق بإنشاء القيمة في مقبل تطور و توسع الأعمال الإلكترونية في أبعادها الافتراضية و الرقمية، حيث أن سلسلة القيمة الافتراضية تنشأ و تتطور في فضاء الأعمال و أسواقها الافتراضية أكثر مما يجري في عالم الأعمال المادية و أسواقها المكانية . [6] ص 20

الاقتصاد الافتراضي (Economy Virtual) هو الاقتصاد الذي يتعامل مع مال ليس موجودا على وجه الحقيقة. و هناك نوعان من الاقتصاد الافتراضي: [7]

أما الأول فهو معروف لدى كثير من الناس و يتعامل به مجموعة من المستثمرين عن طريق الانترنت. و واقع هذا الاقتصاد أنه يتعامل مع بضاعة وهمية يفترض البائع وجودها و يضع لها مواصفات معينة و قد يصورها و يصف لها قيم افتراضية ثم يعرضها للمزاد في الأسواق الالكترونية و يقوم أحد الأشخاص بشراء البضاعة الوهمية و يدفع ثمنا لها حسب مقاييس وهمية و واضح أن هذه النوع من الاقتصاد يؤدي إلى وجود ثروة و تناميها دون أن يكون هناك ما يقابل هذه الثروة من بضاعة أو خدمات ما يؤدي إلى الخروج على قاعدة أن المال في الأصل هو أداة لتبادل البضائع و الخدمات ، و السلعة غير الحقيقية (الافتراضية) تدور فتستقر أو تتوقَّف في يدي شخص ما وعندئذٍ ينبغي عليه أن يبيعها أي أن يحوِّلها إلى نقود قد ينجح في بيعها كما قد يربح أو يخسر، و لكن قد يعجز تماماً عن بيعها لأنْ ليس من مشترٍ لها ، إذا حدث ذلك فلن يبقى لديَّه من خيار سوى التخلِّي عن "الصورة" والحصول أو محاولة الحصول على "الأصل" إذا ما نجح في ذلك، و الذي قد تكون قيمته أقل بكثير من الثمن الذي به اشترى"الصورة".

أما النوع الثاني من الاقتصاد الافتراضي فهو الذي يؤدي إلى ظهور الاقتصاد أكبر بكثير من حجمه الحقيقي و هو قائم على فرضية أن المال الحقيقي لن تكون هناك حاجة لاستعماله و بالتالي فانه من الممكن التعامل بقيم افتراضية للمال ، و قد بدأت ظاهرة زيادة المال على الحجم الحقيقي للمال بشكل كبير و على مستوى اقتصاد الدول مع ظهور الأسواق المالية في نيويورك نهاية القرن التاسع عشر، و قد ساعد على تأصل هذه الظاهرة لتصبح هي الطاغية في اقتصاد الدول ثلاثة عوامل رئيسة هي : تقييم المؤسسات المالية بالقيمة الاسمية للأسهم ، و اعتماد قيمة الربا (الفائدة) أساسا للتحكم بحركة

bensaidamine.yolasite.com

المال، و فصل العلاقة بين العملات الرئيسة و الذهب. ثم أن الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي و الاشتراكي ساعدت على تأصل فكرة الاقتصاد الافتراضي لدى المعسكر الرأسمالي من أجل زيادة الضغط على المعسكر الاشتراكي.

و لأجل خلق الثروة الحقيقية لا بد أن ينفق رأسمال لشراء سلع كالآلات والمواد الأولية والوقود والأبنية ، ثم يتحوَّل في آخر المطاف وبفضل "العمل الحي"، أي عمل العمال، إلى كمية معينة من السلع، تنطوي على قيمتين: "قيمة قديمة" هي ذاتها قيمة المُستَهْلَك من "الرأسمال الثابت"، و"قيمة جديدة" يذهب جزء منها إلى العمال على شكل أجور، ويبقى الجزء الآخر على شكل ربح. هنا، ومن حيث المبدأ والأساس، لا يربح رب العمل بالغش والخداع والاحتيال، ولا بالاحتكار أو ببيع بضاعته بسعر يفوق قيمتها، ولا بفضل قانون العرض والطلب؛ وإنَّما ببيعه بضاعته وفق قيمتها، فهذه البضاعة تشتمل، في قيمتها، على الربح. إنَّ جزءاً عظيماً متعاظماً من المال، أو الكتلة النقدية، قد خرج من الاقتصاد المنتِج للسلع، ولم يَعُدْ إليه؛ وهذا المال المنفصل عن الإنتاج السلعي أسَّس لـــ "الاقتصاد النقدي"، الذي فيه يشترون ويبيعون سلعاً غير حقيقية "سلعاً من ورق" ، أسعار هذه السلع تخضع لقانون العرض والطلب والمال "المُستَثْمَر" هنا لا ينمو ومع ذلك يعرف في استمرار "الربح" و"الخسارة"، فهذا يربح ربحاً يعادل خسارة ذاك، فـــ "المستثمرون" هنا إنَّما يقتسمون ويعيدون اقتسام المقدار ذاته من المال "المُسْتَثْمَر" في "الاقتصاد النقدي". [8]

3_ عناصر الاقتصاد الافتراضي

يمكن تحديد ثلاثة عناصر أساسية تعد أسس الاقتصاد الافتراضي :

أ-الأعمال الإلكترونية : إذا كانت الشركة ككيان مادي هي التجسيد لرأسمال في العصر الصناعي فان الأعمال الإلكترونية تعمل الشيء نفسه في الاقتصاد الرقمي من حيث توفير فرص الأعمال في قطاع آخذ بالتوسع في أبعاده الافتراضية و الرقمية [6] ص20

*** التجارة الإلكترونية** : يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها عمليات البيع و الشراء للسلع و الخدمات على الانترنت إن التجارة الإلكترونية هي الشكل الأول للاستخدامات التجارية للانترنت بعد تحوله من الاستخدام العسكري في منتصف التسعينات ، و الواقع أن توفر الانترنت لاستخدام الجمهور أوجد أمام الشركات فرصا جديدة تتمثل في السوق الإلكتروني و إستخدام الفضاء السوقي بدل المكان السوقي ، يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها عمليات البيع و الشراء للسلع و الخدمات إلكترونيا وصفقات الأعمال المحوسبة باستخدام الانترنت ، الشبكات ، و التكنولوجيات الرقمية الأخرى و منه فان التجارة الإلكترونية لا تقتصر على عمليات التبادل فقط بل تشمل أيضا الأنشطة التي تدعم صفقات السوق مثل الإعلان ، التسويق ، دعم الزبون ، التوريد ، و عمليات الدفع إإ ص 39 ، و تتميز التجارة الإلكترونية بمرونة عالية مقارنة بالتجارة التقليدية و ذلك من المتاجر الافتراضية و القدرة على المتاجرة بإعداد كبيرة جدا من المنتجات و الخدمات دون الحاجة لوجود تلك المنتجات في مخازن الشركة ، و هي تمثل خدمة 24 ساعة في اليوم على مدى 7 أيام في الأسبوع ، كما أنها تستخدم قدرة

bensaidamine.yolasite.com

الانترنت على التشبيك الواسع أي خدمة عدد كبير جدا من الزبائن في نفس الوقت و على نطاق عالمي و في الوقت الحقيقي [8] ص 43.

*__الإدارة الإلكترونية__ : يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت و شبكات الأعمال في تخطيط و توجيه و الرقابة على الموارد و القدرات الجوهرية للشركة و الآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة ، و لا بد من التمييز بين الإدارة الإلكترونية في الشركات الرقمية (الافتراضية) المجردة التي تستخدم الانترنت و منتجاته الرقمية كقدرة جوهرية في إنشاء القيمة في العمل و الإنتاج و التوزيع و الإدارة ، و بين الإدارة الإلكترونية في الشركات المزيجة (المادية ــ الرقمية) التي تستخدم الانترنت كإحدى القنوات أو الوسائل لتصريف الإدارة و تعزيزها . [6] ص ص 127 12

ب ــ __الشركات الافتراضية__ : عرّفت الشركة الافتراضية على أنها الوحدة المكونة من عاملين موزعين جغرافيا يتقاسمون العمل و يتصلون بوسائل إلكترونية مع القليل من الاتصال المباشر، و هذا التعريف يبرز سمتين للشركة الافتراضية : عدم حاجتها لتجميع العمال في مكان واحد كما في الشركة التقليدية ، و استخدام الوسائل الإلكترونية بشكل أساسي في تبادل و تقاسم المعلومات ، كما عرّفت بأنها الشركة التي تقوم بالأعمال في الفضاء الافتراضي حيث أن العاملين يتصلون بالوسائل الإلكترونية بما يجعل الشركة بدون حدود[6] ص 357

وإذا كانت الشركات المادية المجردة تقوم على النشاط المادي المتجسد في الملموسات لبتي يتم تحقيقها بالاعتماد على الأصول المادية و أساسها ثروة المكان ، الآلات ، الهرميات ، القدرات الذاتية و الميزة التنافسية المادية ، فان الشركات الافتراضية المجردة تقوم على النشاط الافتراضي و الأصول الرقمية و أساسها غير الملموسات من ثروة فضاء و نماذج الأعمال الجديدة ، الشبكات ، التفاعلات مع قدرات الآخرين ، تقاسم المعلومات داخليا و خارجيا ، و ميزة تنافسية ذات سمة افتراضية ، و رغم ميزاتها من مرونة و سرعة استجابة للمتغيرات فان للشركات الافتراضية عدة عيوب يمكن تحديديها في : [6] ص ص 371 372

_ الافتقار للقدرات الجوهرية الخاصة : فالشركات الافتراضية المجردة هي في حقيقة الأمر شركات جوفاء تخضع لرحمة موردیها و شركائها

_ مشكلة التنسيق : حيث أن الانتشار الجغرافي يخلق مشكلة تنسيق حقيقية

_ تقويض الأعمال : إن إحلال النشاط الافتراضي محل النشاط المادي سيكون على حساب استثمارات عظيمة للشركات

_ التعقيد و التميع التنظيمي : إن الشركة الافتراضية رغم ما يفترض فيها من صغر حجمها و سرعة استجابتها ، فإنها تتسم بالتعقيد الكبير جراء التشبيك و الصلات المفرطة بأعداد كبيرة من الموردين و الوسطاء و الزبائن و غيرهم

_ مشكلة الثقافة : نظرا للتعامل مع عمال افتراضيين منتشرين عبر مناطق جغرافية واسعة يمكن أن تواجهه الشركة مشكلة فقدان هوية

ج- الأسواق المالية : يلاحظ أن التطور في النشاطات المصرفية و المالية في ظل الاقتصاد الرقمي وفر إمكانية توسيع نطاق و مدى عمل هذه الأسواق و زاد من عدد المتعاملين معها و حجم تعاملاتهم بدرجة كبيرة بحيث أن الأموال التي يتم التعامل بها في هذه الأسواق تضاعف عدة مرات و بشكل يفوق كثيرا التعاملات السلعية التي يفترض أن التعاملات المالية مرتبطة بها [9] ص 290 و تعد منتجات هذه الأسواق من الأسهم والسندات والعقود الآجلة للسلع والعملات إضافة إلى سوق القروض والمنتجات البنكية من أهم ركائز الاقتصاد الافتراضي

والكارثة تَعْظُم مع اتِّساع وتعمُّق انفصال "الاقتصاد الورقي" عن "الاقتصاد الحقيقي"، فكلَّما حُجِبَت "الثروة النقدية" للمجتمع عن "الاقتصاد الحقيقي"، وضُخَّت في أسواق المال والأسهم والسندات..، وكلَّما استبدَّت بالمستثمرين في هذه الأسواق فكرة "المضاربة"، استجمع المجتمع مع اقتصاده الحقيقي مزيداً من أسباب الهلاك، فلا ينجو من أزمة (مالية واقتصادية) إلاَّ ليقع في أزمة أشد وأعنف. [8]

ثانيا: الإطار العام للاقتصاد الأخضر.

قد يتساءل العديد من الناس عمّا إذا كان الاقتصاد الأخضر مجرّد لغة اصطلاحية مرضية، أو أنه يشكّل مسارا جديدا نحو القرن الحادي و العشرين المنخفض الكربون، و الذي يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. و هل يعد الاقتصاد الأخضر بمثابة الابتعاد عن نماذج التنمية التي سادت في الماضي كما يزعم أنصاره، أم أنه مجرد حالة أخرى تتغير فيها الواجهات لا أكثر. (9)

1-تعريف الاقتصاد الأخضر

يقولون إن الحاجة هي أم الاختراع، أي هي التي تقف وراء البحث عن كل ما هو جديد سواء برامج أو مفاهيم أو حتى اختراعات و ذلك لمواجهة واقع معيّن بهدف التغلّب عليه أو تعديله و تطويره على النحو الذي يحقق مصلحة الإنسان، أو على الأقل يحدّ من آثاره و تداعياته التي تألمه و لا يقدر على تحمّلها.

لذلك فإن مفهوم الاخضرار بصفة عامة هو من مشتقات العمل البيئي أي أنه يتعلق بفضيلة البيئة إن جاز التعبير، و بما أن البيئة كمفهوم و كوسط تتماشى مع كافة المجالات و المفاهيم، لذلك فإن مفهوم الاخضرار ينسحب على كافة المجالات الأخرى و أصبح يقترن بها بل ينعت بها، لذلك نسمع عن مفهوم الطاقة الخضراء و العمارة الخضراء و كذلك الاقتصاد الأخضر. (10)

يرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل و تصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة و التنمية الاجتماعية، بحيث يشكّل الاقتصاد الأخضر طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة. (11)

bensaidamine.yolasite.com

و تجدر الإشارة إلى أنه هناك تعريفات للاقتصاد الأخضر مختلفة في التفاصيل، و مصطلحات متعدّدة لهذا المفهوم تستعمل أحيانا بشكل متبادل، مثل: النمو الأخضر، الاقتصاد منخفض الكربون، الوظائف الخضراء ...إلخ

و نظرا لأنه لا يوجد تعريف متّفق عليه دوليا لمصطلح " الاقتصاد الأخضر "، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا، يفهم بناء عليه الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرّفاه البشري و الإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحدّ على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية و حالات الشحّ الإيكولوجية، و أمّا على مستوى عملياتي أكثر، فيمكن إدراك الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجّه فيه النمو في الدخل و العمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام و الخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، و تخفيض انبعاثات الكربون و النفايات و التلوث و منع خسارة التنوّع البيولوجي و تدهور النظام الإيكولوجي. و هذه الاستثمارات هي أيضا تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع و الخدمات الخضراء، و الابتكارات التكنولوجية، و كذلك في حالات كثيرة بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية و القطاعية، فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئية. (12)

و في الجوهر تتفق مختلف التعريفات مع تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث أن الاقتصاد الأخضر هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسّن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل دون أن تتعرّض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة. و تتعدّد المقاربات و الأدوات التحليلية و كيفية ترجمة هذه التعريفات إلى سياسات و برامج عمل لدى المنظمات الدولية (وظائف خضراء، سياسات تجارية خضراء، الصناديق الخضراء...). (11)

و على الرغم من وجود فهم عام لخصائص الاقتصاد الأخضر، إلا أن ليس هناك توافق في الآراء حول مكوّناته الرئيسية، و لكن هناك توافق حول ضرورة فهم الاقتصاد الأخضر من ناحية منظور التنمية المستدامة و كون الاقتصاد الأخضر طريقا للتنمية المستدامة و ليس بديلا عنها.

2- نشأة الاقتصاد الأخضر.

أطلقت منظومة الأمم المتحدة في العام 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى لمواجهة الأزمات العالمية المتعدّدة و المترابطة التي أثّرت على المجتمع الدولي، و أهمّها: (12)

أ-الأزمة المالية: تعتبر الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام 2007 أسوء أزمة مالية منذ " الكساد الكبير "، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل و الدّخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، و قد انعكست الآثار المترتبة عن الأزمة المالية على الأوضاع الاقتصادية و المعيشية في مختلف أنحاء العالم، إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات، و ضغوط على الصناديق السيادية، و انخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.

bensaidamine.yolasite.com

ب- الأزمة الغذائية: ازدادت حدّة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008 و 2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يعزى سببها جزئيا إلى زيادة تكاليف الإنتاج، و التوسّع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن الارتفاع في معدّلات البطالة، و نتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرّضين لخطر الجوع و سوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.

ج- أزمة المناخ: برزت أزمة تغيّر المناخ كأولوية عالمية تتطلّب تضافر الجهود اللاّزمة لمواجهة التغيّرات الحادّة في المناخ، و التي ازدادت معدّلات حدوثها خلال الأعوام القليلة السابقة، و التكيّف معها و التخفيف من آثارها.

و في الفترة من عام 1982 و حتى عام 1992 صدر منشوران من البحوث الجامعية، قدّما لأول مرّة عرضا لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الأوّل هو مخطّط تفصيلي للاقتصاد الأخضر، الذي سلّط الضوء على الترابط بين الاقتصاد و البيئة باعتباره وسيلة للمضيّ قدما في فهم التنمية المستدامة و تحقيقها، و الثاني هو الاقتصاد الأخضر، و الذي نظر في العلاقة بين البيئة و الاقتصاد في إطار أوسع نطاقا، و أكّد أهمية العلاقة بين البشر و العالم الطبيعي، و مع أن هذين المنشورين طرحا لأول مرّة هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجذب الاهتمام الدولي إلاّ بعد قرابة 20 عاما. (12)

3- أهمية الاقتصاد الأخضر.

أصبح الاقتصاد الأخضر مطلبا أساسيا و حتميا لمعظم دول العالم، و ذلك لإيقاف التدهور البيئي المتمثل في تفاقم ظاهرة تغير المناخ، و يعدّ هذا النوع من الاقتصاد نموذجا من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، إذ أنه يقوم أساسا على معرفة الاقتصاديات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية و النظام البيئي الطبيعي. (13)

و قد أكّد تقرير للأمم المتحدة أن هناك توجّها متزايدا لدى حكومات العالم و شركاته الاقتصادية لتبني ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، ما من شأنه زيادة النمو الاقتصادي و خفض آثار الاقتصاد على البيئة، و أشار التقرير الذي أعلن عنه في العاصمة الإثيوبية " أديس أبابا " إلى تزايد الخطوات التي تتخذها حكومات العالم و شركاته نحو مستقبل تقلّ فيه انبعاثات الغازات الضارة، و يزداد فيه العدل الاجتماعي و ترشيد استهلاك الطاقة الكربونية، و حمل التقرير الذي أعدّه خبراء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة " يونيب " عنوان: " نحو اقتصاد أخضر "، تطرّق إلى تحقيق التنمية المستدامة و محاربة الفقر. (13)

و يشير التقرير إلى الفوائد الرئيسية من التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، تتمثل في خلق الثروات و فرص العمل المتنوعة، و القضاء على الفقر و تحقيق الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل، من دون استنفاذ للأصول الطبيعية للدولة و بخاصة في الدول منخفضة الدّخل، كما أن تخضير معظم القطاعات الاقتصادية سيؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى حدّ كبير، ففي عدد من القطاعات المهمّة كالزراعة و المباني و الطاقة و النقل، يوفر الاقتصاد الأخضر المزيد من فرص العمل على المدى القصير و المتوسط و الطويل، فالزراعة الخضراء تتميز بالتوجّه نحو ممارسات

bensaidamine.yolasite.com

زراعية صحيحة بيئيا، مثل استخدام المياه بكثافة و التوسّع في استخدام الأسمدة العضوية و الطبيعية و الحرث الأمثل، و يؤدي الاستثمار في الزراعة الخضراء على مدار من الزمن إلى زيادة جودة التربة و زيادة الإنتاج العالمي من المحاصيل الرئيسية. و في قطاع الطاقة الذي يعدّ مسئولا عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، يعمل التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر على تحسين كفاءة الموارد الطبيعية و الطاقة، و تمثل الطاقة المتجدّدة فرصا اقتصادية رئيسية في الاستثمارات في الطاقة النظيفة و في تحسين الكفاءة، حيث يستبدل الوقود الأحفوري (كالفحم و البترول) بالطاقة النظيفة المستدامة و التقنيات منخفضة الكربون، و تزداد قدرة الطاقة المتجدّدة على التنافس حين تؤخذ التكلفة الاجتماعية لتكنولوجيات الوقود الأحفوري في الاعتبار، و تتضمّن الحلول فعّالة التكلفة، الكتلة الحيوية النظيفة و الطاقة الشمسية و طاقة الرياح. و في الاقتصاد الأخضر يمكن بناء مساكن خضراء جديدة و تطوير المباني الحالية عالية الاستهلاك للطاقة و الموارد، و بالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة في استخدام المواد و الأراضي و المياه و تقليل النفايات و المخاطر المتعلّقة بالمواد الخطيرة، و تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بطرق منخفضة التكلفة، و تقليل تلوّث الهواء داخل المباني. و في قطاع النقل تعدّ الأشكال الحالية من السيارات الخاصة ذات المحرّكات مسئولة أيضا عن التغيّر المناخي و التلوّث و المخاطر الصحيّة، بينما في سياسات تخضير النقل، سيتم الانتقال إلى أوضاع أكثر كفاءة في أنظمة النقل العام و السيارات منخفضة الكربون الأقل استهلاكا للوقود و الطاقة، غير المعتمدة على المحرّكات و التي تستخدم الوقود النظيف، لتقليل التأثيرات الاجتماعية و البيئية السلبية الحالية، و استبدال مكاسب صحية و اقتصادية بها. (14)

4- **مكونات الاقتصاد الأخضر**.

يتكوّن الاقتصاد الأخضر من العناصر التالية: (11)

أ-فرص خضراء جديدة: و تتمثل في خلق فرص اقتصادية و اجتماعية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة، عن طريق:

- تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع و الخدمات البيئية.
- إنتاج و توزيع الطاقة المتجدّدة.
- دعم الإبداع، البحث و التطوير و نقل التكنولوجيا.
- تشجيع ريادة الأعمال، التعليم و إعادة التدريب.

أمّا عن الفوائد المتوقّعة من ما تمّ ذكره فتتمثل في:

- تعزيز الأنشطة منخفضة الكربون.
- مجالات جديدة للنمو الاقتصادي.
- فرص عمل جديدة.
- مصادر جديدة للدخل.
- وظائف للشباب في قطاعات جديدة.

bensaidamine.yolasite.com

ب- جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة: و تتمثّل في خلق فرص اجتماعية و اقتصادية جديدة من خلال تخضير الأنشطة الاقتصادية القائمة، و ذلك من خلال:

-تعزيز النقل المستدام.

- تخضير البناء و التصميم.

- تخضير إنتاج الكهرباء.

- تحسين إدارة المياه و عمليات التحلية.

- تعزيز الزراعة العضوية.

أما الفوائد المتوقعة من هذه العمليات فهي:

- خفض انبعاث الكربون.

- تحسين النقل العام.

- تقليص الإجهاد المائي.

- تحسين الأمن الغذائي.

- تخفيف تدهور الأراضي و التصحّر.

5 - المنتجات الخضراء.

يشكّل قطاع السلع و الخدمات البيئية أو ما يسمّى بالمنتجات الخضراء دون شكّ إحدى ركائز بناء الاقتصاد الأخضر.

يمكن تعريف المنتج الأخضر على أنه أي منتج مصمّم و مصنّع وفقا لمجموعة من المعايير التي تهدف إلى حماية البيئة و تقليل استنزاف الموارد الطبيعية مع المحافظة على خصائص الأداء الأصلية. و المنتج الأخضر ليس بالضرورة أن يكون جديدا كليان و أنه يمكن أن يتم إجراء مجموعة من التعديلات على المنتج الاعتيادي بحيث يقترب من تحقيق الهدف المنشود، من تقليل للمواد المستخدمة و تخفيض مستوى الآثار السلبية للمنتج على البيئة. و إن التعديل على المنتج من الممكن أن يكون بأكثر من طريقة، مثل التعديل في أسلوب التعبئة و التغليف أو تغيير نسبة بعض المكوّنات، و إعادة استعمال بعض المواد عبر إعادة التدوير، أو استبدال بعض المكونات الأصلية بمكوّنات أخرى أقلّ تأثيرا من الناحية البيئية. (15) ص: 175.

و في الوقت نفسه فإنه يتوجّب على الشركة عند تقديمها لأحد المنتجات الخضراء أن تراعي مسألة مهمّ جدّا تتعلّق بالخصائص الأصلية للمنتج، لأن الدراسات قد أظهرت أن الزبائن يرغبون بشراء المنتجات الخضراء بصورة أكبر عندما تمتلك خصائص المنتج الأصلي مع تمييزها بالصفات البيئية، و ضمن هذا المجال فقد أظهرت دراسة قامت بها شركة Philips للإلكترونيات، أن ربط الإسهامات البيئية مثل خفض الطاقة، تقليل المواد الأولية المستعملة مع خفض الكلف و المحافظة على مستوى الجودة و خصائص الأداء سيؤدي إلى زيادة طلب الزبائن على المنتجات الجديدة بنسبة 60 %. (15) ص-ص: 176-175

bensaidamine.yolasite.com

و عند حديثنا عن المنتجات الخضراء لابد من الإشارة إلى مفهوم مهمّ جدّا في هذا المجال و هو ما يعرف بالإنتاج الأنظف. حيث يعتبر الهدف الحقيقي منه هو تحقيق الربحية الاقتصادية و التحسين البيئي أو الحماية البيئية معا، و يشتمل الإنتاج الأنظف على إجراءات عديدة مثل الإدارة الجيدة داخل المنشأة و التعديلات في العمليات الصناعية و التصميم البيئي للمنتجات و التقنيات صديقة البيئة ...إلخ. (16) ص: 157.

إذن و نتيجة لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر في الأنظمة العالمية الجديدة، أصبحت هناك معايير بيئية عالمية يجب توافرها في السلع و المنتجات للدخول و المنافسة في الأسواق العالمية، و أصبح من حق الدولة منع دخول أي منتج أو سلعة تخالف الشروط و الأبعاد البيئية، كأن تكون مثلا ملوّثة للبيئة أو مضرّة بصحة الإنسان أو تم إنتاجها عن طريق استخدام مبيدات و أسمدة كيماوية سامّة محظورة أو بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية في البيئة، أو تسبّب إنتاجها في التدهور و الإخلال بالتوازن البيئي. و لهذا أصبحت المصانع و مؤسسات الإنتاج حريصة على وضع علامة الجودة البيئية على منتجاتها، و التي تبيّن أن المنتج أو السلعة خضراء، أي بطريقة تراعي الأبعاد و الشروط البيئية العالمية، و هناك الآن مؤسسات دولية تمنح شهادات للمنتجات و السلع التي تراعي الاعتبارات و المواصفات البيئية. (14)

إن التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر يحقّق العديد من الفوائد، فهو يساعد على تخفيف أوجه القلق إزاء توفير الأمن في مجال الغذاء و الطاقة و المياه، كما أنه يدعم تحقيق التنمية المستدامة و بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن أنه يوفّر فرصة لإعادة النظر في هياكل الإدارة الوطنية و الدولية، و لبحث ما إذا كانت هذه الهياكل تسمح للمجتمع الدولي بالتصدّي للتحدّيات البيئية و الإنمائية الحالية و المقبلة و بالاستفادة من الفرص الناشئة (12). هذا فضلا عن أن الاقتصاد الأخضر يلعب دورا كبيرا في التحوّل من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيقي عن طريق الاستثمار في الإنتاج الحقيقي و توفير فرص العمل.

ثالثا: مساهمة الاقتصاد الأخضر في التحوّل من الاقتصاد الافتراضي إلى الاقتصاد الحقيقي في الدول العربية.

إن الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2007 كانت الأكثر تأثيرا على الاقتصاد العالمي، و لا تزال نتائجها و تداعياتها تبرز يوما بعد في جميع دول العالم و من بينها في الدول العربية، و تبقى أهمّ مسبّبات هذه الأزمة تضخّم الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الافتراضي المبني على أسواق الأسهم و السندات و العقود الآجلة للسلع و العملات و سوق القروض و المنتجات البنكية، و الذي أثّر كثيرا على جميع قطاعات الإنتاج الحقيقي من زراعة و صناعة و تجارة و خدمات.

من هنا كان يجب من العمل على التحوّل و الانتقال أو العودة من الاستثمار في الاقتصاد الافتراضي إلى الاستثمار في الاقتصاد و الإنتاج الحقيقي، و ذلك للتخفيف و الحدّ من نتائج و تأثيرات الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية، عن طريق القضاء أو الحدّ من أهمّ مسبباتها، و قد قدّم المنتدى العربي

bensaidamine.yolasite.com

للبيئة و التنمية خلال جلسة خاصة عقدت في إطار المنتدى الوزاري البيئي العالمي في أكتوبر 2011 في بيروت، قدّم مبادرة الاقتصاد العربي الأخضر، و التي تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد الافتراضي القائم على المضاربات و العمولات و استنزاف الموارد، إلى الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج و توفير فرص العمل.

1-دور الاقتصاد الأخضر في الانتقال إلى الاقتصاد الحقيقي.

إن التوجّه نحو الاقتصاد الأخضر أصبح أمرا ملحّا و ضروريا، و ذلك لما له من فوائد جمّة، و في هذا الصّدد يشير تقرير عام 2011 عن برنامج " الأمم المتحدة للبيئة " بعنوان: " نحو اقتصاد أخضر..مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر " إلى أن الفوائد الرئيسية من التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، تتمثّل في خلق الثروات و فرص العمل المتنوّعة و القضاء على الفقر و تحقيق الرّخاء الاقتصادي على المدى الطويل، من دون استنزاف للأصول الطبيعية للدولة و بخاصة في الدول منخفضة الدّخل. (12)

عند الحديث عن الاقتصاد الحقيقي فإننا بالتأكيد نتحدّث عن الإنتاج الحقيقي في قطاعات الزراعة و الصناعة و الخدمات و توفير فرص العمل التي تؤدي إلى القضاء على البطالة و الفقر، و هذا ما يعمد إلى تحقيقه الاقتصاد الأخضر عن طريق خلق و استحداث وظائف جديدة و فرص عمل حقيقية و تحقيق المساواة الاجتماعية و تشجيع الاستثمار في ما يسمّى تخضير قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

أ-دور الاقتصاد الأخضر في خلق فرص العمل و تحقيق المساواة الاجتماعية: في الوقت الذي اتّجه فيه الاقتصاد العالمي إلى الكساد في عام 2008 متأثّرا بأزمة القروض و البنوك و ما سبقهما من صدمات الأسعار، تصاعد القلق من جرّاء فقدان الوظائف. و قد كانت هناك بالفعل أبحاث و أدلّة تشير إلى فرص التوظيف التي يوفّرها تخضير الاقتصاد (التقرير المشترك لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ منظمة العمل الدولية/ المنظمة الدولية لأرباب العمل بخصوص الوظائف الخضراء/ الاتحاد الأخضر-الأزرق لاتحادات العمال و المنظمات البيئية بالولايات المتحدّة)، و لكن الكساد جعل استكشاف ذلك أمرا عاجلا. و استجابت العديد من الدول بخطط منصبّة على التوظيف للإنعاش الاقتصادي تحتوي على مكوّنات خضراء مثل كوريا و الصّين. و تشهد الدول التي تتحرّك نحو الاقتصاد الأخضر بالفعل خلقا ملحوظا لفرص التوظيف في ظلّ السياسات الحالية، و يمكن زيادة الإمكانيات عن طريق المزيد من الاستثمارات في القطاعات الخضراء. و تعدّ السياسات التي تركّز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واعدة بشكل خاص، حيث يعزى إليها النصيب الأكبر من التوظيف و نموّه في معظم الدول. (17) ص: 20.

إن التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر يعني أيضا تحوّلا في التوظيف الذي سيخلق عددا مماثلا على الأقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، فليست هناك فروق تذكر طبقا للنموذج العالمي للاقتصاد و سوق العمل بين نهج العمل المعتاد و و سيناريو الاستثمار الأخضر من حيث التوظيف بشكل عام ...و لكن الاستثمارات الخضراء ستحقق مكاسب في التوظيف خلال الفترة من 2030 إلى 2050

bensaidamine.yolasite.com

للّحاق بنهج العمل المعتاد و ربّما تخطّيه نظرا للقيود الإضافية التي ستفرضها عليه ندرة الموارد و الطاقة.

و ستشهد قطاعات الزراعة و المباني و الحراجة و النقل في سيناريوهات الاستثمار الأخضر نموا في الوظائف على المدى القصير و المتوسط و البعيد يفوق نظيره في سيناريوهات العمل المعتاد، و يمكن أن يزيد التوظيف العالمي خلال العقد القادم بنسبة تصل إلى 4 %، و قد يزيد الاستثمار في الحفاظ على الغابات و إعادتها من التوظيف الرسمي فقط في هذا القطاع بنحو 20 % بحلول عام 2050. و فيما يخص النقل سيزيد تحسين كفاءة الطاقة في جميع وسائل النقل و التحول من النقل الخاص إلى العام أو لغير المعتمد على المحرّكات من العمالة بنسبة 10 % أكثر من نهج العمل المعتاد. و أخيرا يمكن أن تنتج الاستثمارات في تحسين كفاءة الطاقة في المباني 2- 3 مليون وظيفة جديدة في أوربا و الولايات المتحدة وحدهما. و إذا أخذنا في الاعتبار الطلب على المساكن الجديدة (الإسكان الاجتماعي و المستشفيات و المدارس ...) الموجود في الدول النامية، فإن إمكانية النمو تكون أكبر بكثير. كما أن تخصيص 1 % على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة و التوسع في استخدام الطاقة المتجدّدة سيخلق وظائف إضافية مع توفير طاقة تنافسية، حيث أصبح التوظيف في قطاع الطاقة المتقدّمة واقعا مؤثرا للغاية مع توقعات بأن يبلغ عدد العاملين في القطاع 2.3 مليون شخص في عام 2060، و تتركز هذه الوظائف حاليا في عدد محدود من الدول و بخاصة البرازيل و الصين و ألمانيا و اليابان و الولايات المتحدة، و هناك إمكانية معتبرة لمزيد من النمو في هذا القطاع بالإضافة إلى النمو الناتج من الاستثمار في رفع كفاءة الطاقة. كما ستنمو الوظائف في مجالي إدارة المخلّفات و تدويرها لتتمكّن من التعامل مع المخلّفات الناتجة عن نمو الدخل و السكان... و يعمل 12 مليون شخص بالفعل في التدوير بجميع أنواعها في ثلاث دول فقط (البرازيل و الصين و الولايات المتحدة). و تنتج عمليات فرز و معالجة المواد القابلة للتدوير وظائف لكل طن متري تبلغ عشرة أضعاف تلك التي تنتجها عمليات الحرق و مقالب القمامة، و في سيناريوهات الاستثمار الأخضر يرتفع النمو المتوقع للوظائف في مجال المخلّفات بمقدار 10 % بالمقارنة مع الاتجاهات الحالية. (17) ص- ص: 20-21.

إذن إن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر هو السبيل لانتشال الاقتصاد العالمي من أزمته الحالية و استحداث وظائف، و هو تقريبا ما ذهبت إليه وزيرة إيطالية في ختام اجتماع بشأن التغيرات المناخية بسيراكوزا في صقليّة جنوبي إيطاليا، فقد رأى المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة " آشيم شتاينر " أن إمكانية هائلة لتوفير وظائف في إطار ما يصطلح عليه الاقتصاد الأخضر، و قال في مؤتمر صحفي في ختام اجتماع وزراء البيئة في دول مجموعة الثماني و ثماني دول أخرى صاعدة أنه: لا أحد ينتبه إلى أن 2.2 مليون وظيفة تعتمد مباشرة على إنتاج طاقات متجددة، و أشار إلى أن هذا العدد معادل لعدد الوظائف في قطاعات النفط و الغاز و الفحم. و ساق المسؤول الأممي مثال كوريا الجنوبية، حيث أوجد الاستثمار في الاقتصاد الصديق للبيئة 350 ألف وظيفة أغلبها مرتبط بتوزيع السكان بالمياه

bensaidamine.yolasite.com

الصالحة للشرب و حماية الأنظمة البيئية، و قال لو قامت أوربا و آخرون بالشيء نفسه لحملنا هذا على الاعتقاد بأننا سنشهد طفرة في توفير الوظائف عبر العالم. (13)

ب- دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل الاستثمار في الإنتاج الحقيقي و إزالة الفقر: إن تخضير الزراعة في الدول النامية و التركيز على صغار الملاّك يمكن أن يقلّل الفقر مع الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء، فهناك ما يقدّر ب525 مليون مزرعة صغيرة في العالم منها 404 مليون مزرعة تزرع أقل من 6 هكتار من الأرض، و حيث أن تخضير قطاع المزارع الصغيرة عن طريق الترويج للممارسات المستدامة و نشرها يمكن أن يكون أكثر الطرق فاعلية لتوفير المزيد من الطعام للفقراء و الجياع و تقليل الفقر. كما أن زيادة الاستثمار في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم تجعل التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحسّن المعيشة في كثير من المناطق منخفضة الدّخل. كما أن الاستثمار في توفير المياه النظيفة و خدمات الصرف الصحي للفقراء يمثل في العديد من البلدان النامية واحدة من أكبر الفرص للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. بالإضافة إلى هذا، يمكن للطاقة المتجدّدة أن تلعب دورا فعال التكلفة ضمن إستراتيجية لإنهاء فقر الطاقة، فالتحرك في اتجاه الاقتصاد الأخضر يهدف إلى زياد الوصول للخدمات و البنية التحتية كوسيلة لتقليل الفقر و تحسين جودة الحياة بشكل عام، و يعتبر التعامل مع فقر الطاقة جزءا هاما للغاية من هذا الانتقال. (17) ص-ص: 17-18

و أخيرا يمكن لتنمية السياحة إذا أحسن تصميمها أن تدعم الاقتصاد المحلي و تقلّل من الفقر ... فالسياح يقودون تخضير القطاع، كما يبيّن ذلك معدّل النمو السنوي البالغ 20 % الذي تحظى به السياحة البيئية و الذي يمثل ستة أضعاف معدل نمو القطاع بالكامل. و تعتمد السياحة و السفر اعتمادا كبيرا على الموارد البشرية، و يعمل في هذا المجال 230 مليون شخص من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم. و تشير التقديرات إلى أن وظيفة واحدة في صميم صناعة السياحة تخلق نحو وظيفة و نصف وظيفة إضافية أو غير مباشرة في الاقتصاد المتعلق بالسياحة، و يتوقّع أن يقوّي تخضير القطاع إمكانيات التوظيف فيه مع زيادة التوظيف و الإسناد المحلّيين، و تعد زيادة مشاركة المجتمع المحلّي خاصة الفقراء منهم في سلسلة القيمة للسياحة أثناء تخضير القطاع، عنصرا أساسيا في تنمية الاقتصاد المحلي و تقليل الفقر. (17) ص: 19.

2- الاقتصاد الأخضر في الدول العربية.

إن الحديث عن الاقتصاد الأخضر في الدول العربية يجعلنا نطرح التساؤل حول واقعه و آفاقه في هذه البلدان. و في الواقع فإن مساهمة البلدان العربية في منظومة الاقتصاد الأخضر لا تصل حتى واحدا بالمائة اليوم، و بالرغم من أن هذه البلدان قد انتهجت أحيانا نماذج جريئة للنمو الاقتصادي، فإن سياستها العامة فشلت في تطعيم أبعاد الاقتصاد الأخضر الثلاثة، أي الاعتبارات الاقتصادية و العدالة الاجتماعية و الحفاظ على الموارد الطبيعية بهدف استغلالها استغلالا مستداما. (18)

bensaidamine.yolasite.com

هذا هو أحد الاستنتاجات الأساسية في التقرير السنوي الذي أصدره المنتدى العربي للتنمية بمناسبة انعقاد مؤتمره السنوي في العاصمة اللبنانية يومي السابع و العشرين و الثامن و العشرين من شهر أكتوبر عام 2011. و صدر التقرير بعنوان جاء على الشكل التالي: " الاقتصاد الأخضر في عالم متغيّر ". و ركّز واضعوه بشكل خاص على المشاكل المتصلة بعدد من القطاعات و سبل تطويقها أو تسويتها في نهاية المطاف، و هي المشاكل المتصلة بالزراعة و المياه و الصناعة و النقل و المواصلات و المدن و المباني و إدارة النفايات و السياحة. (18)

و يتضح من خلال المعطيات التي جمعها واضعو التقرير الذي ورد في مائتي و ثمانين صفحة عن أداء البلدان العربية المتصل بأبعاد الاقتصاد الأخضر الثلاثة أن هناك قصورا كبيرا فيه لأسباب كثيرة، منها عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية، فالفقر لا يزال مثلا يطال قرابة سبعين مليون نسمة في الوطن العالم العربي، و ظاهرة البطالة متفشية لدى شرائح كثيرة في مقدّمتها شريحة الشباب، و لا يزال أكثر من خمسة و أربعين مليون عربي يفتقرون إلى الخدمات الصحية الدنيا و إلى المياه النظيفة، بل إن كلفة التدهور البيئي في البلدان العربية تصل كل سنة خمسة و تسعين مليار دولار أي ما يعادل خمسة بالمائة من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي عام 2010، و بالرغم من أن العالم العربي يشكو اليوم من ندرة المياه، فإنه ستمر في هدر منسوب المياه العذبة القليلة التي لديه. ويحتل العالم العربي المراتب الأخيرة في كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة، والاستثمار في منظمة الاقتصاد الأخضر وتقنياته وإدارته، وقد أصدر المشاركون في أعقاب فعاليات مؤتمر الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية توصيات في أعقاب هذه التظاهرة باتجاه أصحاب القرارات السياسية والاقتصادية ومؤسسات البحث العلمي العامة والخاصة لحثهم على إعادة النظر في منهجيات التعامل مع منظمة الاقتصاد الأخضر. (13)

و أبرز التقرير أنه بتخضير 50 في المائة من قطاع النقل في البلدان العربية، نتيجة ارتفاع فعالية الطاقة وازدياد استعمال النقل العام والسيارات الهجينة (هايبريد)، تتولد وفورات تقدر بنحو 23 بليون دولار سنوياً. وبإنفاق 100 مليار دولار في تخضير 20 في المائة من الأبنية القائمة خلال السنوات العشر المقبلة، يُتوقَّع خلق أربعة ملايين فرصة عمل. وعلى البلدان العربية أن تعزز كفاءة الري واستخدام المياه وتمنع تلوثها، مع العمل على زيادة نسبة مياه الصرف المعالجة التي يعاد استخدامها من 20 في المائة حالياً إلى مئة في المائة. ومن شأن ذلك أيضاً تخفيض كلفة التدهور البيئي في المنطقة العربية البالغة نحو 95 بليون دولار سنوياً. وأظهر التقرير نتائج مشابهة في مجالات متعددة، كمردود الاستثمار في تخضير قطاعات النفايات والصناعة والسياحة والزراعة. (19)

ودعا المؤتمر الحكومات العربية إلى إعطاء اهتمام أكبر للتنمية الزراعية الريفية كهدف أساسي استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وتيرة الفقر في الأرياف وعكس اتجاه سنوات الإهمال. وطلب من الحكومات إحداث تحول في السياسات نحو إدارة الطلب على المياه بشكل ينظم الوصول إليها ويحسن كفاءة استخدامها ويمنع تلوثها، مع فرض تعريفات عادلة للمياه من شأنها ترشيد

الاستخدام، وتحقيق استرجاع التكاليف بشكل تدريجي، وتعزيز العدالة من خلال دعم مالي هادف للأسعار. وأوصى باعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لكفاءة الطاقة والطاقة الأنظف والطاقة المتجددة، وباعتماد أنظمة لتصنيف الأراضي البلدية عمرانياً، وبوضع سياسة صناعية وطنية توفر إطاراً مؤسسياً وتنظيمياً مواتياً للصناعات المنخفضة الكربون والقدرات البحثية والتطويرية. وحث المطورين العقاريين ومالكي الأبنية التجارية وأصحاب المنتجعات الكبرى على إيلاء كفاءة الطاقة والمياه أولوية عالية في تصميم وتشغيل الأبنية والفنادق والاستفادة من الجدوى الاقتصادية لتسخين المياه بالطاقة الشمسية. وأكد ضرورة توظيف استثمارات مستمرة في النقل العام الجماعي في المدن العربية، وتبني مقاربة للنفايات البلدية الصلبة تسعى إلى تحقيق قيمة من المواد المهملة عن طريق التقليل وإعادة الاستعمال وإعادة التدوير والاسترجاع. وطالب بتنفيذ ممارسات سياحية مستدامة في خدمات السفر والضيافة والاستجمام، مع إعطاء عناية خاصة للسياحة البيئية والثقافية. ودعا المؤتمر المنظمات الإقليمية والحكومات إلى تفعيل مرفق البيئة العربي لتمويل المشاريع والبرامج البيئية، وإطلاق مبادرات إقليمية تتعلق بالاقتصاد الأخضر في مجال الأبحاث والطاقة النظيفة والمتجددة والمدن الخضراء والإنتاج الأنظف والزراعة المستدامة وشبكات النقل الإقليمية. (13)

وإذا كان المؤتمر قد دعا القطاعين العام والخاص للتعاون وجعل مثل هذه الاستثمارات وسيلة ناجعة للحفاظ على الموارد الطبيعية وخلق مواطن عمل، فإنه شدد على ضرورة تخصيص جزء هام منها في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي، باعتبار أن مستقبل الاقتصاد الأخضر لن يكون واعدا خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار، لاسيما في وقت أصبح فيه العالم العربي في مقدمة مناطق العالم المعرضة لمخاطر التقلبات المناخية القصوى، والتي كانت موضوع تقرير عام ألفين وتسعة، وكان التقرير الأول قد تناول موضوع التحديات البيئية الكبرى المطروحة بحدّة في العالم العربي، وتعلق التقرير الثالث وقبل الأخير بمسألة إدارة الموارد المائية المتناقصة إدارة رشيدة. (13)

و قدم الأمين العام للمنتدى العربي للبيئة والتنمية نجيب صعب، عرضاً عن فرص العمل التي يمكن أن يحققها التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية، وذلك في المؤتمر الخامس عشر لدول آسيا والمحيط الهادئ الذي تعقده منظمة العمل الدولية في كيوتو (اليابان)، وقد افتتحه رئيس وزراء اليابان يوشيهيكو نودا.

وأكد صعب أن الاقتصاد الأخضر يمكنه أن ينتشل العالم العربي من الركود ويحقق الاستدامة على المدى البعيد، وذلك خلال جلسة بعنوان: «الوظائف الخضراء من أجل مستقبل مستدام»، أدارها رئيس الاتحاد الدولي لصون الطبيعة أشوك كوسلا وتحدثت فيها، إلى جانب صعب، رئيسة وزراء مقاطعة ماديا براديش الهندية أميتا شرما ومدير عام بنك التنمية الآسيوي كونيو سنغا. وعرض صعب بعض النتائج التي توصل إليها تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية حول الاقتصاد الأخضر، من حيث توفير فرص عمل لائقة، ففي قطاع الزراعة يمكن أن يؤدي التحول إلى ممارسات سليمة في الري وتطوير

bensaidamine.yolasite.com

bensaidamine.yolasite.com

أنواع المحاصيل وتشجيع الزراعة العضوية إلى خلق عشرة ملايين وظيفة جديدة، «لكن هذا يتطلب رفع مستوى العاملين في الزراعة بتوفير التدريب والإرشاد وشروط العمل اللائقة، فضلاً عن تعزيز التنمية الريفية». أما استثمار 100 مليار دولار سنوياً في الطاقة المتجددة؛ فمن شأنه أن يخلق نحو 600 ألف وظيفة جديدة، بينما يؤدي خفض دعم الكهرباء والوقود بنسبة 25 في المائة إلى توفير مئة مليار دولار خلال ثلاث سنوات، يمكن تحويلها إلى خلق مئات آلاف الوظائف الإضافية في مجالات الطاقة الخضراء. وإذا تم صرف مئة مليار دولار لتخضير 20 في المائة فقط من الأبنية القائمة في الدول العربية، يمكن خلق أربعة ملايين فرصة عمل خلال عشر سنين. وفي مجال إدارة النفايات؛ قال صعب إن اعتماد التدوير والتخمير لإنتاج الطاقة من الغاز الحيوي يخلق وظائف تصل إلى عشرين ضعفاً مقارنة مع الوظائف التي يؤمنها خيار رمي النفايات في المطامر أو حرقها. وحذر من اعتماد تقنية الحرق لإنتاج الطاقة في دول تصل نسبة النفايات العضوية فيها إلى 80 في المائة، حيث يمكن إنتاج الطاقة بطريقة أجدى من غاز الميثان الصادر عن تخمير المواد العضوية بدل حرقها. (20)

وختم صعب بالتشديد على ضرورة تنويع الاقتصادات العربية للتحول نحو الإنتاج بدل الاعتماد على استخراج المواد الخام وبيعها. «فالممارسة السائدة في العالم العربي اليوم تقوم على بيع المواد الخام وأشكال من الاقتصاد الافتراضي الذي يرتكز على المضاربات العقارية والمالية، في حين أن الاقتصاد الحقيقي الكفيل بتحقيق نمو مستدام وخلق فرص عمل مضمونة يقوم على الإنتاج المستدام، أكان في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات». (20)

الخاتمـــــة

يلعب الاقتصاد الأخضر دورا هامّا في التحوّل من الاقتصاد الافتراضي القائم على أسواق الأسهم و السندات و العقود الآجلة للسلع و العملات و سوق القروض و المنتجات البنكية، إلى الاقتصاد الحقيقي المبني على قطاعات الزراعة و الصناعة و التجارة و الخدمات، حيث يعمل الاقتصاد الأخضر الذي يعني أساسا إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة و التنمية الاجتماعية، يعمل على العودة نحو الاقتصاد و الإنتاج الحقيقي عن طريق خلق و توفير فرص التوظيف و تشجيع و دعم الاستثمار في تخضير قطاعات الإنتاج الحقيقي كالزراعة و الصناعة و الخدمات المختلفة.

و تزيد فرص الشغل من خلال تخضير الزراعة و تطوير أنواع المحاصيل و تشجيع الزراعة العضوية و التحوّل إلى ممارسات سليمة في الري، بالإضافة إلى الاستثمار في الطاقة المتجدّدة و الطاقات الخضراء، و إنتاج المنتجات الخضراء و اعتماد الأساليب الملائمة في إدارة النفايات و عمليات إعادة التدوير و الاستعمال، فضلا عن تخضير قطاع النقل و السياحة و المياه، ممّا يؤدي في النهاية إلى خلق فرص شغل جديدة تقضي على البطالة المتفشية و الفقر في البلدان العربية، و تقود إلى تحقيق التنمية المستدامة و الأهداف الإنمائية المرغوبة.

bensaidamine.yolasite.com

bensaidamine.yolasite.com

المراجـــــع.

1-حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد و المجتمع ، المكتب الجامعي الجديد ، مصر، 2001.

2- محيى محمد مسعد ، ظاهرة العولمة – الأوهام و الحقائق ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، مصر ، 1999.

3- محمد العمروسي ، اقتصاد المعلومات ، بدون دار نشر ، مصر ، 1998.

4- Jean-Yves Prax, le manuel du knowledge management, DUNOD, France, 2003.

5- عبد السلام أبو قحف ، كيف تسيطر على الأسواق؟ تعلم من التجربة اليابانية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003.

6- نجم عبود نجم ، الإدارة الإلكترونية ، دار المريخ ، السعودية ، 2004

7- محمد جبلاني ، الاقتصاد الافتراضي ، www . hizb_ut_tahrir.info

8- جواد البشيتي ، الأزمة الاقتصادية العالمية تنتصر لقانون القيمة، www . alhewar.org

9- آكيم شتاينر، البراعم الخضراء للاقتصاد الأخضر، مجلّة الطاقة المتجدّدة www.taqat.org

10- الاقتصاد الأخضر بين النظرية و التطبيق، المكتب العربي للشباب و البيئة www.kenanonline .com

11- رنى مجدلاني، مفاهيم و مبادئ الاقتصاد الأخضر – الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية و قصص النجاح –، منظمة الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة، www.css.escwa.org

12- هشام بشير، مفهوم الاقتصاد الأخضر في ضوء التغيّرات المناخية، شبكة البيئة الإلكترونية المصرية www.ennow.net

13- كمال عبيد، الاقتصاد الأخضر: خيار لا مفر منه، الشبكة المعرفية www.veecos.com

14- صفات سلامة، توجهات عالمية نحو الاقتصاد الأخضر لمواجهة ظاهرة التغيّر المناخي، جريدة الشرق الأوسط، 23 ماي 2011، العدد 11864 www.aawsat.com

15- ثامر بكري و أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2009.

16- صلاح الحجار، الإصلاح البيئي في الوطن العربي، الطبعة1، دار الفكر العربي، مصر، 2007.

17- تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر، 2011.

18- حسن التليلي، تفعيل منظومة الاقتصاد الأخضر في العالم العربي: خيار لا مفر منه و المعرفة و الابتكار قاطرته www.france24.com/ar/20111108-green-economy

19- محمد التفراوتي، الاقتصاد الأخضر: خيار عربي نحو مستقبل أفضل www.almannarah.com

20- مبادرة الاقتصاد العربي الأخضر في المنتدى الوزاري البيئي العالمي www.afedonline.org

bensaidamine.yolasite.com